|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-14)بوسان، 20 أكتوبر - 7 نوفمبر 2014** |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | **الوثيقة 98-A** |
|  | **20 أكتوبر 2014** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |
| جمهورية الهند |
| مقترحات بشأن أعمال المؤتمر |
| مشروع قرار جديد بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالاتفي تحقيق مجتمع المعلومات الآمن |
|  |

السياق:

كما تلاحظون، أصبحت الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي كثيراً ما يُستعمل اسمها هذا في اللغة الدارجة باعتباره مرادفاً لمصطلح الإنترنت، مورداً عالمياً شائعاً من أجل الصالح العام، إذ تدفع قُدُماً ببرنامج التنمية في جميع مجالات المجتمع مؤثِّرة في جميع ميادين الحياة الاقتصادية إلى جانب مساعدتها في تحقيق الحلم المتمثل في مجتمع المعلومات.

ويعمل الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل تنفيذ برنامج الأمن السيبراني العالمي (GCA)، على صعيد بناء الثقة وتعزيز الأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (القرار 130 لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010)، عاكفاً على وضع المعايير الخاصة بالشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت، وغيره من الأعمال. لكن لم تزل هناك بعض المجالات التي تستلزم عناية خاصة للسير باتجاه بناء "إطار الثقة" اللازم من أجل "مجتمع المعلومات" الآمن، حيث تصان الخصوصية والسلامة.

والمجالات الهامة التي تستلزم التركيز العاجل هي: أ) تخطيط موارد الترقيم والتسمية وتوزيعها على الدول الأعضاء على نحو منهجي ومنصف وعادل ونزيه؛ ب) إقامة معمارية متينة وآمنة لشبكات الاتصالات العمومية التبديلية القائمة على الرُزَم؛ ج) وضع جيل جديد من البروتوكولات الخاصة بالشبكات العمومية المقبلة مع التفطن إلى مواطن الضعف التي تعتري الشبكات والطوبولوجيات العمومية الحالية، إلخ. ولمّا كانت هذه الجوانب الأساسية تستلزم عناية خاصة فإنها تُبرَز معاً في قرار منفصل لكي يسلَّط الضوء عليها ويركَّز على إلحاحها.

بل إن ذلك يبدو أكثر أهمية بالنظر إلى ازدهار الأجهزة الطرفية الممكنة التوصيل التي يقدَّر أن تنتشر في المستقبل بالمليارات، وما يتعلق بأمنها من شواغل قد تؤثِّر علينا في كل من جوانب مجتمع الغد، واقتصاده، والحياة اليومية فيه.

فيُطلب إلى الدول الأعضاء والمندوبين الأكارم النظر في هذا المقترح ودعمه انطلاقاً من سداده.

ADD IND/98/1

مشروع قرار جديد [IND-1]

دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تحقيق مجتمع المعلومات الآمن

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوسان، 2014)،

إذ يضع في اعتباره

*أ)* أن الاتحاد الدولي للاتصالات يؤدي دوراً هاماً باعتباره ميسِّراً لخط العمل جيم5 من أجل "بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" تحقيقاً لمجتمع المعلومات؛

*ب)* أن من الحق السيادي لكل دولة أن تنظم اتصالاتها، مراعيةً تنامي أهمية الاتصالات في الحفاظ على السلم وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول كما يُنصُّ عليه في ديباجة دستور الاتحاد؛

*ج)* أنه تقع على عاتق الاتحاد في إطار ولايته مهمة التنسيق مع سائر المنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى المعنية بإدارة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتبادل المعلومات؛

*د)* أنه يُنصُّ في نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) على كفالة المصالح الوطنية وحق بلدان كل منطقة في إدارة مواردها، والحفاظ في نفس الوقت على التنسيق العالمي في هذا المجال (الفقرة 38 من برنامج عمل تونس)؛

*ﻫ)* أنه يُنصُّ في نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على السعي إلى بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تعزيز إطار الثقة، كما يرد في الفقرة 39؛

*و)* أنه يؤكَّد في نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ولا سيّما في الفقرات 38 و40 و46 و50 د)، على أمن المعلومات والشبكات؛

*ز)* أن توزيع الموارد المتصلة بالشبكات القائمة على الرُزَم وتخصيصها وتدبرها على نحو منصف وعادل ونزيه هي أعمال سوف تلزم لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي تستلزم التيسير والتعاون بين المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية وفرادى الدول الأعضاء للتكفل بالتخطيط والتنفيذ والمراقبة والتعاون في السياسات ذات الصلة؛

ح) أنه يرجَّح أن تكون شبكات المستقبل بأجمعها شبكاتٍ قائمةً على الرُزَم تؤدي عدة خدمات في مجال الاتصالات تقوم في الوقت الحاضر على تكنولوجيا بروتوكول الإنترنت، ممثِّلةً أساس الاتصالات المقبلة، ما يستلزم من الاتحاد أن يساهم مساهمة كبيرة في إدماج الخدمات والمعايير وأن يقوم بالتنسيق اللازم بصفته الوكالة الدولية الحكومية المركزية المختصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ط)* أن إدارة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشتمل على قضايا هامة متعلقة بالسياسات العامة منها التسمية والعنونة، والموارد البالغة الأهمية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأمن وسلامة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والجوانب والقضايا الإنمائية المتعلقة باستعمالها؛

*ي)* أنه يُستعمل في شبكات الاتصالات الحالية بروتوكول خاص قائم على الرُزَم هو بروتوكول الإنترنت (IP)، الذي لا يغيِّر من الوظائف الجوهرية لشبكات الاتصالات المتمثِّلة في تبادل الاتصالات والمعلومات عبر الشبكات؛

*ك)* أن من الضروري أن تعمل موارد شبكات الاتصالات، ومنها موارد التسمية والترقيم والعنونة، على نحو سليم، وأن جهات توفير خدمات الاتصالات تدير شبكات الاتصالات العمومية، وأن هذه الشبكات موصولة بغيرها من الشبكات بما في ذلك النقاط الطرفية، التي تتسم في الشبكات المعاصرة بقدر من الذكاء كافٍ لتسيير التطبيقات والخدمات؛

*ل)* أنه ينبغي للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً نشطاً في العمليات اليومية، مع نشدان الابتكار والقيمة المضافة إلى أقصى حد، وأنه ينبغي اعتماد نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة، بقدر المستطاع، على جميع المستويات لتحسين تنسيق أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية وغيرها من المؤسسات المعنية بشبكات الاتصالات، بما فيها الشبكات القائمة على تكنولوجيا بروتوكول الإنترنت،

وإذ يقرّ

 *أ )* مع التقدير بالعمل الجاري ضمن إطار لجنة الدراسات 17 التابعة لقطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد بشأن خريطة الطريق الخاصة بمعايير أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمن إطار الأفرقة المعنية بمسائل أخرى، مشيراً أيضاً بقلق إلى أن ثمة قضايا حاسمة عديدة تتعيَّن معالجتها بصورة تامة نظراً إلى التحديات المتزايدة؛

*ب)* بأن شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُعتبر بنية تحتية هامة للمعلومات فيما يخص كل دولة وبأنه ينبغي، لاتّسام هذه الشبكات بصفة المورد العمومي العالمي، أن تكون أهلاً للتعويل عليها ومتينة وآمنة وجديرة بالثقة، وبأن ضمان أمن شبكات المعلومات والاتصالات هو حق سيادي للدول الأعضاء؛

*ج)* بأن تكفُّل الدول الأعضاء بأمن وسلامة خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستلزم منها إعداد تدابير قانونية وسياساتية وتنظيمية مناسبة يجب أن تُدْعَم بالقدرات التقنية للشبكات؛

*د )* بأن من المهم أن ينظَّم تسيير حركة الاتصالات إبان الكوارث والطوارئ والاحتياجات الخاصة وفقاً لسياسات الدول الأعضاء وأنه يُحتاج إلى ذلك من المنظور التقني ومن منظور التنفيذ؛

*ﻫ )* بأن الشبكات الحالية القائمة على الرُزَم يعتريها كثير من مواطن الضعف من الناحية الأمنية، بما في ذلك حجب هوية مصدر الاتصال؛

*و )* بأنه حتى فيما يخص تعرف العناوين المحلية يتعيَّن أن يستعمل النظام أحياناً موارد من خارج البلد ما يجعل تعرف العناوين مكلفاً وغير آمن إلى حد ما من منظور الأمن الوطني؛

*ز )* بأن حركة الاتصالات التي تبدأ وتنتهي في بلد معيَّن تمتد في كثير من الأحيان إلى خارج حدود البلد المعني ما يجعل الاتصال مكلفاً وغير آمن إلى حد ما من وجهة نظر الأمن الوطني؛

*ح)* أن عناوين بروتوكول الإنترنت توزعَّ توزيعاً عشوائياً، ما يجعل من الصعب تتبُّع الاتصالات،

يقرِّر

معالجة هذه القضايا على نحو منهجي نظراً إلى أهميتها الحاسمة لتوفير خدمات قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق شبكات الاتصالات العمومية بالنظر الى دور الاتحاد في "تعزيز الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، ما يُعتبر إنجازه ضرورة أساسية لتحقيق مجتمع المعلومات،

يكلِّف الأمين العام

1 بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة بما فيهم المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية المنخرطة في إدارة عناوين بروتوكول الإنترنت بغية وضع خطة لعناوين بروتوكول الإنترنت يسهُل بها تمييز هذه العناوين لمختلف البلدان، وبالتنسيق لضمان توزيع عناوين بروتوكول الإنترنت وفقاً لذلك؛

2 بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية، لوضع سياسات خاصة بتوزيعِ وتخصيصِ وإدارةِ موارد بروتوكول الإنترنت، ولا سيما موارد التسمية والترقيم والعنونة، على نحو منهجي ومنصف وعادل ونزيه وديمقراطي وشفاف، يتعيَّن أن تلتزم بها الكيانات المعيَّنة لتتولى مسؤوليات توزيع أو تخصيص الموارد وتناول الشؤون التقنية والتشغيلية اليومية؛

3 بإعداد خطة مرجعية لشبكات الاتصالات الحالية والمقبلة يُهتم بها بشواغل الدول الأعضاء ومنها الشواغل المتعلقة بالسلامة والمتانة والصمود وتحديد المسار في الحالات العادية والحالات الاستثنائية وإسداء الإرشاد إلى الدول النامية بشأن القدرات التقنية؛

4 بإقامة معمارية لشبكات الاتصالات العمومية تضمن بصورة فعالة أن تعرف العناوين لحركة الاتصالات الموجَّهة إلى بلد معيَّن فيما يخص الاتصالات التي تبدأ وتنتهي في البلد/المنطقة يجري ضمن البلد، والتوصية بهذه المعمارية؛

5 بإقامة معمارية لشبكات الاتصالات العمومية تضمن بصورة فعالة أن الاتصالات الموجَّهة إلى بلد معيَّن، والاتصالات البادئة والمنتهية فيه، تبقى ضمنه، والتوصية بهذه المعمارية؛

6 بوضع خطة لتحديد مسار حركة الاتصالات من أجل ترشيد موارد الشبكات التي يمكن أن تضمن بصورة فعالة إمكانية تتبُّع الاتصالات، والتوصية بهذه الخطة؛

7 بالتعاون بين جميع أصحاب المصلحة المنخرطين في دراسة مواطن ضعف البروتوكولات الحالية المستخدَمة في شبكات الاتصالات، ووضع بروتوكولات آمنة ومتينة وعصية على التلاعب بها للإيفاء بمتطلبات شبكات المستقبل بالنظر إلى الزيادة المتعددة الأشكال المنتظر أن تشهدها حركة الاتصالات والأجهزة الطرفية في المستقبل القريب على ضوء متطلَّبات إنترنت الأشياء (IoT) والاتصالات من آلة إلى آلة (M2M)، والتوصية بهذه البروتوكولات؛

8 بتقديم تقرير سنوي عما تقدَّم إلى مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_